لا تغضب إذا وجدت كتابك في سور الأزبكية

ص14

فاغنر في مالي صداع لفرنسا

ص6

أخنوش أمام اختبار: الحقائب الوزارية لأي حزب

ص4

العرب

www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الثلاثاء 2021/09/21

14 صفر 1443

السنة 44 العدد 12186

Tuesday 21/09/2021

44th Year, Issue 12186

الانتخابات الرئاسية ما زالت تشكل هاجسا لإخوان ليبيا

الإسلاميون يناورون بالتأجيل إلى حين إنضاج ترشيح الدبيبة أو أحد المقربين منه

طرابلس – عكست المبادرة التي تقدم بها رئيس مجلس الدولة خالد المشري المحسوب على الإخوان المسلمين الداعمين لحكومة عبدالحميد الدبيبة، والتي تنص على القبول بإجراء الانتخابات التشريعية مقابل تأجيل الرئاسية، أن انتخاب رئيس جديد للبلاد مازال يشكل هاجسا للإسلاميين الذين عجزوا طيلة سنوات عن تجهيز شخصية بإمكانها إقناع الليبيين.

وكشفت هذه المبادرة أن مشكلة الإسلاميين لا تكمن في القاعدة الدستورية التي ستجرى عليها الانتخابات كما ادعوا طيلة الفترة الماضية وإنما في الانتخابات نفسها والرئاسية على وجه الخصوص.

وبينما كان الجميع يتحدث عن القاعدة الدستورية التي ستجرى عليها الانتخابات نظرا لعدم وجود دستور دائم للبلاد، كان المشري مصرا على إجراء الانتخابات بعد الاستفتاء على الدستور، وهو ما قال مراقبون حينئذ إن الهدف منه هو تأجيل الانتخابات نظرا إلى أن العملية تحتاج إلى فترة زمنية طويلة نسبيا، لاسيما إذا رفض الدستور وأُعيد للصياغة مرة أخرى.

وليست هذه المرة الأولى التي يعلن فيها الإسلاميون رفضهم إجراءَ الانتخابات الرئاسية والقبول بالتشريعية؛ حيث سبق أن قدموا هذا المقترح في 2018، ويقول مراقبون إن هذا الشرط كان أحد أسباب الهجوم الذي شنه الجيش بقيادة المشير خليفة حفتر على العاصمة طرابلس في أبريل 2019.

الإسلاميون يخشون وصول رئيس منتخب غير محسوب عليهم، لذلك يسعون لمنع الانتخابات الرئاسية

ويرى مراقبون أن الإسلاميين المسيطرين على المؤسسات الحيوية في البلاد يخشون وصول رئيس منتخب غير محسوب عليهم، لذلك يناورون منذ سنوات لمنع الانتخابات الرئاسية. وبحسب المراقبين ذاتهم فإنه إذا كان هؤلاء الإسلاميون سابقا يناورون من أجل التأجيل إلى أجل غير مسمى فإنهم هذه المرة يناورون إلى حين إنضاج ترشيح الدبيبة أو أحد المقربين منه كإبراهيم الدبيبة ابن الملياردير علي الدبيبة صهر رئيس الحكومة.

ودشن الدبيبة مؤخرا حملة لتلميع صورته خاصة لدى أوساط الشباب، حيث تم توزيع منح بقيمة 20 ألف دينار ليبي (حوالي 5 آلاف دولار) لدعم الزواج، وهو ما قوبل بانتقادات شديدة اعتبرت أن الخطوة تندرج في سياق حملة انتخابية.

وناور الإسلاميون خلال الفترة الماضية من أجل تمرير قانون لانتخاب الرئيس بطريقة غير مباشرة من داخل ملتقى الحوار، وهو الأمر الذي مني بالفشل. وقال منتقدون للقانون حينئذ إن الهدف منه هو تسهيل المهمة على الإسلاميين والدبيبة من خلال شراء أصوات البرلمان لفائدة إنجاح انتخاب مرشحهم.

وكان الدبيبة وصهره علي الدبيبة قد اتُّهما بشراء أصوات أعضاء ملتقى الحوار أثناء انتخاب السلطة التنفيذية الجديدة، وهو الأمر الذي نفاه الدبيبة ودعا إلى فتح تحقيق فيه.

وملتقى الحوار جسم سياسي يتمتع بصلاحيات تشريعية تشكل خلال الحوار الذي أعقب هزيمة الجيش في طرابلس وانتهاء الحرب.

وأعلن المشري الاثنين تفاصيل "خارطة طريق" مقترحة تتضمن إجراء الانتخابات البرلمانية في الموعد المحدد نهاية العام الجاري، وتأجيل الرئاسية إلى ما بعد الاستفتاء على الدستور.

وقال المشري في مؤتمر صحافي عقده بأحد فنادق العاصمة طرابلس إن "خارطة الطريق التي نقترحها تنص على إجراء الانتخابات التشريعية في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل، وهذا أمر ممكن".

وأضاف "بعد إجراء هذه الانتخابات ستخرج الأجسام التي تحملت أعباء عدم التوافقات خلال الفترة الماضية (مجلس نواب طبرق والمجلس الأعلى للدولة)، وسيكون هناك برلمان جديد منتخب مطلوب منه عرض مسودة الدستور على الاستفتاء في ظرف سنة" من تاريخ انتخابه.

ولفت المشري إلى أن "المجلس الأعلى للدولة" يرى أن "إجراء انتخابات الرئاسة في الفترة الحالية لن يولد استقرارا"؛ فـ"الانتخابات ليست غاية في حد ذاتها، وإنما الغاية هي إحداث استقرار في البلد".

وأوضح "نحن نعتقد أنه لإحداث الاستقرار علينا أن نجري الانتخابات البرلمانية أوّلا، ونؤجل الانتخابات الرئاسية إلى ما بعد الاستفتاء على الدستور".

واعتبر المشري أن اقتراح إجراء الانتخابات التشريعية، وفق خارطة طريق المجلس الأعلى للدولة، "ينفي عنا صفة التشبث بمناصبنا بعكس المقترح المقدم من مجلس النواب".

وبيّن أن طرح مجلس النواب مشروع قانون للانتخابات الرئاسية فقط، مؤخرا، "قد يُؤوّل على أن الأخير لا يريد أن يغادر المشهد السياسي".

وأضاف أن بعض النصوص الموجودة في هذا المشروع "قد تؤوّل أيضا على أن رئيس مجلس النواب (عقيلة صالح) يريد أن يخوض هذه الانتخابات، وإذا لم يفزْ يعدْ إلى منصبه".

في العمق ص7

رفض الإسلاميون أم قبلوا.. الانتخابات الليبية ستجرى في موعدها

ماذا يخيف المشري من انتخابات رئاسية

اللجنة الملكية الأردنية جهزت مقترحاتها.. فمن سينفذها

عمان – لم تبد أوساط سياسية أردنية تفاؤلها حيال مآل التوصيات التي أعدتها اللجنة الملكية بشأن الإصلاح السياسي، مشيرة إلى أن المزاج الذي صاحب تشكيلها قد تغير، وأن الشارع الأردني لم تعد تشغله اللجنة ولا الجدل الذي رافق عملية تشكيلها، فالأمور قد هدأت تماما على الجبهة السياسية والاجتماعية، ما يثير الشكوك بشأن مصير تلك التوصيات وهل سيتم تنفيذها أم ستهمل؟

وترى هذه الأوساط أن الغاية من تشكيل اللجنة كانت تهدئة غضب شعبي وسياسي ثار على هامش قضية الفتنة وخاصة تململ العشائر التي بدأت تتحدث عن تهميش وإهمال، لكن الأوضاع تغيرت الآن؛ فقد مرت المحاكمة الخاصة بقضية الفتنة بسلام، وتم تطويق مخلفات أزمة النائب المستقيل أسامة العجارمة. كما نجح العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني في تهدئة خواطر رجال العشائر، وبات الحديث عن القضيتين أمرا روتينيا، ولم يعد يثير مخاوف من تجدد الأزمة بين الفينة والأخرى.

ولم يكتف الملك عبدالله الثاني بامتصاص الغضب الداخلي بشأن التوترات التي رافقت قضية الفتنة والأمير حمزة بن الحسين، بل قطع الطريق على أي استثمار خارجي في القضية خاصة مع الولايات المتحدة التي زارها في يوليو الماضي، وسعى لكسب ثقة إدارة الرئيس جو بايدن وإعادة تحريك دور الأردن في عملية السلام، وبدد بذلك أي فرضية للحديث عن ضغوط أميركية بشأن الأوضاع الداخلية في الأردن من بوابة قضية الفتنة أو غيرها.

كما استفاد الأردن من تغير المناخ السياسي في الخليج وتركيز الأنظار هناك على المصالحة الشاملة ومتطلباتها، وانشغال السعودية بتقوية الجبهة الخليجية وبحسابات أمنها القومي، وهي التي استمر التلميح إلى أن لها يدا في قضية الفتنة، وراج حديث عن أنها ربما تتدخل لفائدة المتهم الرئيسي في القضية باسم عوض الله الذي حكم عليه في مختلف مراحل التقاضي بالسجن 15 سنة.

ومن المقرر أن ترفع اللجنة تقريرها النهائي إلى الملك عبدالله الثاني قبل انعقاد دورة البرلمان العادية في أكتوبر المقبل.

وتساءل متابعون للشأن الأردني عن جدوى عمل اللجنة التي كان الهدف منها بالأساس امتصاص غضب الشارع، بوجود السيطرة الملكية على أدق تفاصيل العمل السياسي والحكومي؟ وهل أن مشاكل الأردنيين تكمن في إجراء تعديلات على الشأن السياسي دون غيره؟

واستكملت "اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية" عملها الأحد بإقرار مسودة قانون الانتخاب ومقترحات لتعديلات دستورية متصلة بقانونيْ الانتخاب والأحزاب وآليات العمل النيابي، بعد الانتقادات الشديدة الموجهة للقانون الحالي الذي يهمش الأحزاب.

وتشكلت اللجنة في العاشر من يونيو الماضي، وتتألف من 92 عضوا، وتضم 6 لجان فرعية، هي: الشباب، المرأة، الإدارة المحلية، قانون الانتخاب، الأحزاب، والتعديلات الدستورية.

وقال عامر بني عامر، مقرر لجنة الانتخاب الفرعية في اللجنة، إن "اللجنة أنهت عملها وأقرت المسودة الأولى لمشروع قانون الانتخاب، متضمنة تحديد عدد مقاعد مجلس النواب بـ138 مقعدا، وزيادة مقاعد السيدات لتكون سيدة لكل دائرة انتخابية (18 دائرة انتخابية بـ18 سيدة)، وبقاء الحد الأدنى للمسيحيين والشركس، حيث حدد للمسيحيين 7 في الدوائر المحلية و2 في الدائرة الوطنية، والشركس 2 في الدوائر المحلية و1 في القائمة الوطنية".

جميل النمري

المواطن سيصوت لحزب سياسي وليس لأشخاص

وأضاف بني عامر في مقابلة عبر التلفزيون الأردني الرسمي "ستكون هناك دائرة عامة حزبية نسبية مغلقة، بنسبة 30 في المئة من المقاعد وبعدد 41 مقعدا على المستوى الوطني، والدوائر على المستوى المحلي 97 مقعدا".

وأوضح أنه سيكون من حقّ أبناء البادية الترشح خارج دوائر البادية. كما ستكون هناك امرأة في أول 3 مرشحين بالقائمة الوطنية، وسيكون هناك من أول 5 مرشحين في القائمة الوطنية شاب أو شابة لتشجيع مشاركتهم، كما جرى تخفيض عمر الشباب الذين يحق لهم الترشح إلى 25 عاما.

وقال جميل النمري عضو اللجنة الملكية إن "المواطن في الانتخابات المقبلة سيصوت لحزب سياسي وليس لأشخاص، حيث سيكون على ورقة الاقتراع اسم الحزب ورمزه، وهذا يحدث للمرة الأولى في الأردن".

المصريون يشككون في مبادرات «بناء الوعي» بسبب التوظيف السياسي

القاهرة – أطلقت بعض الوزارات المصرية بالتعاون مع المجلس الأعلى للإعلام الاثنين مبادرة بعنوان "بناء الوعي" استكمالاً لعدد من المبادرات السياسية والاجتماعية والثقافية التي جرى تدشينها الفترة الماضية دون أن يكون لها تأثير أو تجاوب من المواطنين، وينظر إليها البعض على أنها واجهة للتوظيف السياسي.

ورفعت المبادرات شعارات متباينة تدور في معظمها حول "دعم الوطن" و"التصدي للشائعات" و"مكافحة التطرف" و"مواجهة التعصب والإدمان"، فضلا عن مبادرات في شكل مشروعات مجتمعية واقتصادية لتخفيف الأعباء عن الشريحة الفقيرة.

ودشن مرصد الأزهر بمفرده أكثر من 20 مبادرة خلال ست سنوات، كذلك الأمر بالنسبة إلى وزارات الأوقاف والبيئة والصحة والشباب والرياضة والثقافة.

وتشترك المبادرات في خضوعها بشكل مباشر لرؤى دوائر حكومية ترتبط بتوجيهات سياسية تحث على التعامل مع قضية الوعي التي لا تغيب عن خطابات الرئيس عبدالفتاح السيسي، حيث يعتبر بناء الوعي المعركة الأكبر التي تخوضها الدولة.

وتصل الرسالة بشكل خاطئ إلى القائمين على المبادرات ويعتقدون أنها تعني ترويج مشروعات الدولة والتركيز على نجاحات الحكومة في بعض المجالات لصد الشائعات المغلوطة، وهو ما يجلب نتائج سلبية عند مواطنين يعتقدون أنهم أمام دعاية فجة، في ظل سيل من التقارير الإيجابية التي يتعرضون لها، لأن هناك اقتناعًا راسخا لدى قطاعات كبيرة بأن ما تروّجه الحكومة عناوين فضفاضة تخدم أهدافا معيّنة.

وقال وزير الشباب والرياضة المصري أشرف صبحي، خلال مشاركته في تدشين مبادرة "بناء الوعي"، إن أهداف الحملة تتمثل في "نشر الوعي بين طوائف المجتمع وإبراز إنجازات الدولة والتركيز على بيان مخاطر التطرف وأثره على الدولة والتعاون والتنسيق بين المؤسسات، والتأكيد على أن بناء الدولة الوطنية ومؤسساتها مطلب ديني ووطني".

عمرو هاشم ربيع

الحملات المتكررة هدفها دحض شائعات تنتشر بشكل كبير

ولم توضح وزارات الأوقاف والاتصالات والشباب والرياضة التي شاركت في إطلاق الحملة الجديدة المسارات التي تتوجه من خلالها للتواصل مع المواطنين، ولم تعلن تفاصيل حول الفئات التي تستهدفها. لكن وزارة الأوقاف التي انطلقت منها المبادرة أشارت إلى أنها تستمر لمدة ثلاثة أشهر، ما يعني أنها مؤقتة ولا تحمل خطة طويلة تضمن قياس ما حققته من نتائج.

ويرى مراقبون أن تعدد حملات التوعية في اتجاهات مختلفة يقوض قدرتها على التأثير لأن ذلك يبرهن على عدم وجود أولويات بشأن قضية محددة تستهدفها هذه الحملات ويأتي كمحاولات لشغل الفراغ الذي تركته الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الشارع، لتحاول الحكومة لعب دورها ودور المعارضة في الوقت ذاته.

وأكد الخبير في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية عمرو هاشم ربيع أن الحملات المتكررة ترتبط بدحض شائعات تنتشر بشكل كبير في المجتمع وتسعى الحكومة للتعامل معها عبر ما تقوم به مباشرة دون ارتكاز على وسائل الإعلام التي فشلت في المهمة الفترة الماضية.

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن "تنظيم الإخوان كان يتصدر المشهد في السابق، وهو السبب في انتشار العديد من الأخبار المغلوطة. لكن مع خفوت تأثيره لم تختف حدة الأزمات التي تثيرها معلومات مرتبطة بالحكومة عبر مواقع التواصل الاجتماعي ولا توجد قدرة على إثبات صحتها أو نفيها، ما يؤرق جهات حكومية ترى أنها أخفقت في بناء جدار ثقة بينها وبين المواطنين وتتحرك عبر مبادرات أملا في تحسين صورتها".

ليبيا 1 دينار – السعودية 2 ريال – مصر 3 جنيه مصري – موريتانيا 120 أوقية – تونس 900 مليم – المغرب 3 دراهم – الجزائر 7 دينارات – البحرين 200 فلس – اليمن 50 ريالا – الكويت 150 فلسا – الإمارات 2 درهم – عمان 200 بيزا – قطر 2 ريال – العراق 2000 دينار – الأردن 500 فلس – سوريا 150 ليرة – السودان 50 دينارا

AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA $ 1 - UK £ 1